

العدو الهادئ : هزيمة الفساد والجريمة المنظمة

بروك داهل

المحتملة منه. وفعل ذلك. فإنه يتمكن على نحو أكثر فعالية من التعامل مع مختلف الأنشطة غير المشروعة التي تعاني منها بيئات الاستقرار وتقوض جهود مكافحة التمرد الأوسع نطاقاً .

إطار عمل لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة

إن استهداف الفرص والمخاطر والمكافآت بمكن صانعي السياسة من وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. كما أنها تمكن قادة المحافظات من وضع خطط محلية لمعالجة السلوك غير المشروع في المناطق الخاضعة لمسؤوليتهم.

تحديد مشكلة السلوك غير المشروع. إن الأدبيات المتعلقة بالفساد حافلة بالحوارات التعريفية المطولة.¹ ومع ذلك، فإن الفهم الوحيد المفيد للفساد هو ذلك الذي يساعد بشكل فعال في توجيه الموارد العسكرية المحدودة نحو تحقيق أهداف واضحة في مكافحته. ويهدد الفساد والجريمة المنظمة، اللذان سأسشير إليها معاً «بالسلوك غير المشروع». بتقويض المؤسسات الرئيسية التي تحكم، وبالتالي بجهود مكافحة التمرد

يقوض الفساد والجريمة المنظمة جهود مكافحة التمرد وتحقيق الاستقرار عن طريق نزع الشرعية عن مؤسسات الدولة في نظر مواطني البلد المضيف. ومع ذلك، يرى البعض في الجيش الأمريكي أنه يبدو أن هذه الديناميات قد تتجاوز موارد الجيش المتاحة وأنها من مسؤوليات الوكالات المدنية في البلد المضيف وحدها. توفر هذه المقالة إطاراً يستطيع من خلاله كل مستوى من المستويات العسكرية بمكن أن يفهم على نحو أفضل السلوك غير المشروع وأن يضع خطة لمهاجمته. ويستخدم الإطار بكفاءة الموارد العسكرية، ولكن يعترف بأن الجيش فقط يمكن أن تتوفر له القوة والقدرة على التأثير على بعض العوامل التي تؤدي إلى السلوك غير المشروع في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. فهو يقسم العوامل المؤثرة في السلوك غير المشروع إلى ثلاثة أهداف يمكن أن تكون بمثابة نقاط محورية للعمليات العسكرية: الفرص والمخاطر والمكافآت. وهذه هي مجالات التفكير الرئيسية لمن يختار المضي في السلوك غير المشروع. يجب على الجيش أن يسعى إلى الحد من فرص السلوك غير المشروع وزيادة مخاطر ممارسته والتقليل من المكافآت

المحاسبة من جامعة جورج واشنطن وشهادة ماجستير في الفلسفة من جامعة أكسفورد. كلية سانت أنتوني. وهو يحضر حالياً للحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق من كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن.

كان السيد بروك داهل سابقاً المحلل المالي الذي يمثل وزارة الخزانة ضمن مجموعة العمليات المشتركة بين الدوائر حول أفغانستان . كما عمل كمساعد ركن مع مكتب ملحق الخزانة في السفارة الأميركية في بغداد، العراق. وهو حاصل على شهادة بكالوريوس في



الجيش الاميركي، الرئيس جيمس غرينهيل.

الصورة: جندي من الحرس الوطني في تكساس يشارك في فحص شاحنة جرار ومقطورة بحثا عن مؤشرات تدل على وجود مخدرات أو أشخاص مخفيين. في نقطة تفتيش حرس الحدود الاميركي على الطريق السريع 35 المؤلف من 35 الواقعة إلى الشمال من لاريدو في تكساس. في منتصف تموز/يوليو 2009.

تمكن الجماعات التي تقوض نجاح المؤسسات الجديدة من خلال مواصلة أنشطتهم الخاصة غير المشروعة وهياكل القوة البديلة.

وشكل الأفراد أثناء الصراع. في كثير من الأحيان. عندما تنهار المؤسسات العاملة خالفت قدرة على توفير منتجات وخدمات مشروعة وغير مشروعة على حد سواء. وبينما يهتم بعضها باستيراد المواد الغذائية والمياه والملابس. أو غيرها من الضروريات. يستغل العديد منها الوضع للتعامل بالأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والمخالفات الأخرى. وليس من النادر أن تكون المنظمات التي تحكم السيطرة على قنوات النقل هي أيضا التي تسيطر على العلاقات الإقليمية. وفي مثل هذه البيئة. تنشئ الجماعات الاجرامية المنظمة التي تركز على الاستغلال قواعد سلطة قوية. مما يتيح لها ممارسة السيطرة بعد

بأكملها. ولهذا. يجب على الجيش تركيز موارده في مهاجمة السلوك غير المشروع الذي يقوض المؤسسات الأمنية ودوائر الخدمات العامة والصناعات الأساسية من الناحية الاقتصادية. إن هذا الشكل من الفهم يتطلب مزيدا من التوضيح.

غالبا ما يؤدي الصراع المدني إلى انهيار الدولة والمؤسسات الاجتماعية. وغالبا ما تتفكك الكيانات التي قد يعتمد عليها الأفراد لتوفير الخدمات الأساسية مثل الأمن والمياه والكهرباء والتعليم عند تصاعد العنف. وتشمل عملية تحقيق الاستقرار إعادة بناء المؤسسات التي يستطيع المجتمع من خلالها أن يشكل أنشطته والتي يستطيع الأفراد الاعتماد عليها لترسيخ رفاههم. ومع ذلك. فإن الفراغات التي أنشئت خلال الصراع وإعادة الإعمار غالبا ما

تحقيق السلام.² وللحفاظ على هذه السلطة. يتوجب على الجماعات الاجرامية المنظمة تطوير علاقات «وثيقة»

قد تكون فاسدة. من أجل الجماهير. وبهذه الطريقة. يقوض السلوك غير المشروع كل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع.

...يقوض السلوك غير المشروع كل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع.

إن فهم كيف يسبب السلوك غير المشروع الضرر المنهجي ضروري لهزيمة ذلك السلوك.⁵ وحيث يتلف السلوك نظام المؤسسات الحاكمة. فإنه يقوض أيضا توقعات الشعب.⁶ وهذه الدينامية تشير إلى أن هدف الأنشطة العسكرية ينبغي أن يكون المناطق التي تؤثر فيها مثل هذه الأنشطة غير المشروعة على معايير الحياة والثقة في المؤسسات العامة. وينبغي التركيز على تلك المؤسسات التي تؤثر بشكل مباشر على احتياجات الجمهور الأساسية: المؤسسات الأمنية والدوائر التي تقدم الخدمات العامة الأساسية والصناعات الأساسية من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك. وفي بيئة أجنبية. يمثل تحديد التهديدات لهذه المؤسسات المركزية تحديا معقدا يتطلب خليلا مركزا بالشكل الصحيح.

مع السياسيين الفاسدين.³ وتضمن مثل هذه العلاقات الحصانة من تعديت الحكومة وإثراء المسؤولين الفاسدين وتوفير مفايح الوصول حرية الوصول لموارد عامة إضافية. وعلى حد تعبير أحد المعلقين في البوسنة بعد انتهاء الصراع فيها. «برز لاعبون رئيسيون في الاقتناء والتوزيع الخفي للإمدادات في زمن الحرب «كنخبة» الأثرياء الجديد «الإجرامية» التي تربطها علاقات وثيقة مع الحكومة».⁴ وهذه الجهات الفاعلة لديها مصلحة في إدامة وجود علاقة طفيلية مع المؤسسات الحكومية. وبعبارة أخرى. لتلك الجهات الفاعلة حوافز للتصرف بالطريقة التي تتصرف بها. إن فهم تلك الحوافز أمر بالغ الأهمية لمهاجمتها.

تحديد الهدف من السلوك غير المشروع. يكمن مفتاح تحديد التهديدات في فهم تطلعات الشعب. يتعين على قوات مساعدة الأمن فهم كيف يتوقع السكان المحليون من هذه المؤسسات المركزية توفير الأمن والخدمات بصورة نزيهة.⁷ وقد يكون من الصعب رسم صورة موحدة لهذه التوقعات في الدول التي تشهد صراعات. ومع ذلك. يمكن للجنود أن يحاولوا جمع القادة الرئيسيين معا لوضع المعايير التي ستحدد سلوك المسؤولين المعنيين وترشد إدراك العسكريين حين يكون اتخاذ إجراء ضروريا. وفي بغداد وكابول. يتعين على الجنرال القائد وسفير الولايات المتحدة الاجتماع مع زعماء المجموعات السياسية أو الطائفية الرئيسية. وقد يكون من الأفضل أن تكون التوقعات ممثلة في سنن تشريعات تحظر بعض النشاطات. وفي المحافظات في أفغانستان. قد يعمل القائد مع الشورى القبلية. أو المجلس. لتحديد التوقعات مثل أنواع وكمية الخدمات التي يتطلع إليها

غالبا ما تمنع العلاقات الطفيلية التي تتشكل المؤسسات الحكومية من أداء مهامها المطلوبة بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال. قد تفشل قوات الشرطة المفزوحة في التحقيق الكامل في الجرائم. أو قد يبيع المسؤولون في الصناعات الرئيسية التي تديرها الحكومة المنتجات أو يحولوها من أجل تحقيق مكاسب خاصة بهم. وبمراقبة هذه العملية ولعاناتهم من نقص الخدمات التي يحتاجون إليها ويتوقعونها. يفقد الجمهور الثقة في الحكومة. تفقد الحكومة بدورها شرعيتها. في حين يكسب المتمردون التأييد من خلال توفير المراسي المؤسسية. على الرغم من أنها



الرفيق جابر حمارك فيليب

جندي يفتش مشتبهًا به خلال عمليات التحقيق في نشاط غير المشروع.

الخاص التوقعات الاجتماعية. وبالتركيز على الأجهزة الأمنية ودوائر الخدمة العامة الرئيسية والصناعات المدرة للدخل سيكفل توجيه الموارد العسكرية لتلك المناطق حيث يكون شعور السكان بالجهود المبذولة إيجابيا أكثر ما يمكن.

في ضوء هذه الديناميات، إذن، كيف يمكن للعسكريين البدء ببناء الإطار الفعلي المستخدم لمهاجمة السلوك غير المشروع؟

التركيز على هيكل الخوافز. لتعاملها مع موارد محدودة في الوقت الذي تقاوم فيه المتمردين والإرهابيين، فإن هناك حدود لإمكانات القوات العسكرية للقيام بدور رجال الشرطة. ومع ذلك، ليس من الحكمة مواجهة السلوك غير المشروع بدون تحقيق أي تأثير دائم أكثر مما

السكان المحليون. ولأنها توفر معايير واضحة يمكن على أساسها قياس الأداء الحكومي، فإن هذه التوقعات تساعد في كشف الأفراد والجماعات الذين يقوضون هذه التطلعات.⁸

وعندما تنجح قوات الأمن في فهم التوقعات المحلية، يمكنها أن تتبع بعد ذلك مجموعة من الأنشطة لمهاجمة السلوك غير المشروع في المناطق الجديدة بالاهتمام أكثر مما يمكن بالنسبة للجمهور. وهكذا يعتمد تحديد السلوك غير المشروع على التغيرات الإقليمية والثقافية التي يجد الجندي نفسه فيها. إن فهم اهتمامات السكان بشأن مستويات المعيشة وثقة الجمهور سيساعد قوات الأمن في التركيز على «الخطوط الحمراء» المناسبة عندما ينتهك المسؤولون الحكوميون والجهات الفاعلة في القطاع

الفرض. يحدث السلوك غير المشروع عندما تتوفر له
الفرض. وتوفر الدول ضعيفة التأسيس مثل تلك الفرض.
ولكن الفرض الوحيدة التي تكون عادةً جديرة بالمتابعة
هي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد أو مادة ذات قيمة.
ولذلك يجب على قوات الأمن البحث عن تلك الأنشطة
في المنطقة التي توفر أكبر إمكانية لإنتاج القيمة.

يمكن أن تتخذ القيمة مجموعة متنوعة من الأشكال.
ففي عام 2007، على سبيل المثال، قيل أن بعض الأفغان من
ذوي النفوذ كانوا يسرقون الأرض بمعدل 0.8 ميلاً مربعاً في
اليوم، وبعد ذلك يبيعونها بصورة غير مشروعة للربح.¹¹
يمكن أيضاً أن يكون الناس ذو قيمة. أصبحت عصابات
الاختطاف، متواطئة في بعض الأحيان مع الشرطة
المحلية، شائعة في فترة ما بعد الحرب في العراق.¹² يتملص
المهرب من الرسوم الجمركية ويستثمر في المسارات
المرجحة المستخدمة لأغراض التجارة وأنشطة التمرد
والأنشطة الإرهابية. في عام 2004، على سبيل المثال،
أوقفت الحكومة العراقية النقل غير القانوني لـ 2200 طن
من منتجات زيت الوقود و 23 طناً من المعادن و 3350 قطعة
أثرية. ونعم، حتى 13039 من الأغنام «اللذيذة».¹³ وأخيراً،
يمكن أن توفر أموال إعادة الإعمار التي يتم تسليمها في
كثير من الأحيان باستعجال لتحقيق بعض التطور فرصاً
كبيرة للنشاطات غير المشروعة أيضاً.¹⁴

يجب أن يركز الجيش، إذن، على أي مادة لها قيمة، أيًا كان
تعريفها، من أجل التعرف على الفرض البارزة للسلوك
غير المشروع. ولفهم الفرض التي جرى استغلالها
بالفعل يجب أن تستخدم معلومات الخبايا لتحديد
الأنشطة على ما هي عليه في الواقع في السياق المحلي.
وليس ما قد تبدو عليه في ظل تمرد. فعلى سبيل المثال،
لم تكن بعض الهجمات على خطوط أنابيب النفط
العراقية أعمالاً إرهابية لا عقلانية، بل كانت تستهدف
تحويل حركة النفط إلى الشاحنات وزيادة فرص «التحويل
والسرقة والتهرب».¹⁵ وحدد تحليل أيضاً الهجمات على

يسمح به الوجود العسكري المؤقت في المنطقة، فالقوة
العسكرية يجب أن تعمل بطريقة تقلب ميزان القوى
لصالح من هم على استعداد للعمل بصدق ووفقاً
للمعايير المعمول بها ومن خلال مؤسسات الحكم.
وباختصار، يجب على قوات الأمن بناء نهج يغير هيكل
الحوافز. ويجب عليهم دعم السلوك القويم الذي يعزز
مؤسسات الحكومة الشرعية ويوفر لهذه المؤسسات
الفضاء اللازم للتطور.⁹

يهدف الإطار التالي إكمال تركيز القوات العسكرية
على الأنشطة الرئيسية لمكافحة التمرد. مع توفير
المرونة للقادة للتكيف مع البيئات التي يجدون أنفسهم
فيها. إن معالجة الجوانب الثلاثة الرئيسية لهيكل الحوافز
كأهداف تشغيلية حرجة يمكن أن يسمح أيضاً للقادة
العسكريين تأطير الأنشطة بطريقة مألوفة بشكل
أكثر لتدريب الجنود التقليدي.

فهم الفرض والمخاطر والمكافآت

إن أي شخص، سواء كان مسؤولاً في الحكومة أو
مدني، سيدرس الفرض المتاحة والمخاطر التي قد يتعرض
لها والمكافآت عند تقرير ما إذا كان سيمارس السلوك غير
المشروع.¹⁰ يجب على الجيش تطوير متطلبات المعلومات
الاستخباراتية التي تساعد في فهم الجوانب الأساسية
لمثل هذه القرارات :

- أين توجد الفرض الرئيسية لتحقيق الربح؟
- ما هي أهم مخاطر متابعة هذه الفرض؟
- ما هي المكافآت الممكنة إذا نجحت محاولات تحقيق

الربح؟

ينبغي أن يكون الهدف تشكيل بيئة تؤثر على الطريقة
التي يزن بها الأفراد هذه العوامل، وتشجع الخيارات التي
تدعم التوقعات الاجتماعية المرعية وتعزز المؤسسات
الحكومية القوية. تصف الأقسام الثلاثة التالية الفرض
والمخاطر والمكافآت بمزيد من التفصيل.

وهناك نوع آخر من الخطر ينطوي على الخزي والعار الذي يمكن أن يلحق بالأشخاص المتورطين علنا في السلوك غير المشروع. وإلى حد ما، سيكون توجه الفرد أكثر ارتباطا بالموضوع هنا، وقد يكون الشخص من خارج المنطقة أقل اهتماما بسمعته، في حين أن الشخص من نفس المنطقة قد يكون حساسا جدا لذلك. ويمكن للجيش تعزيز مثل هذه المخاوف من خلال تشجيع التوجه المستقبلي للناس.²³ وكما ذكر أحد المراقبين: يكون المستقبل في الحرب رخيصا، ويكون الحاضر كل شيء، وتكون القواعد والمعايير إما غير موجودة أو يتم التعامل معها بشكل انتهازي كليا؛ في السلام علينا أن نحاول تغيير ذلك بحيث يبدأ الشعور في أن المستقبل مهم، وجنبا إلى جنب مع المستقبل، سمعة الناس ومواقفهم وشرعيتهم، وبالتالي مدى ملاءمة سلوكهم.²⁴

إن وضع توقعات يمكن أن يشعل هذا التركيز على المستقبل. وحيث يمكن لقوات الأمن إقناع السكان بالتركيز على المستقبل من خلال مناقشة توقعاته، ستصبح السمعة أكثر أهمية، وسوف تكون الجهود المبذولة لكشف الجهات الفاعلة غير المشروعة علنا أكثر فعالية.

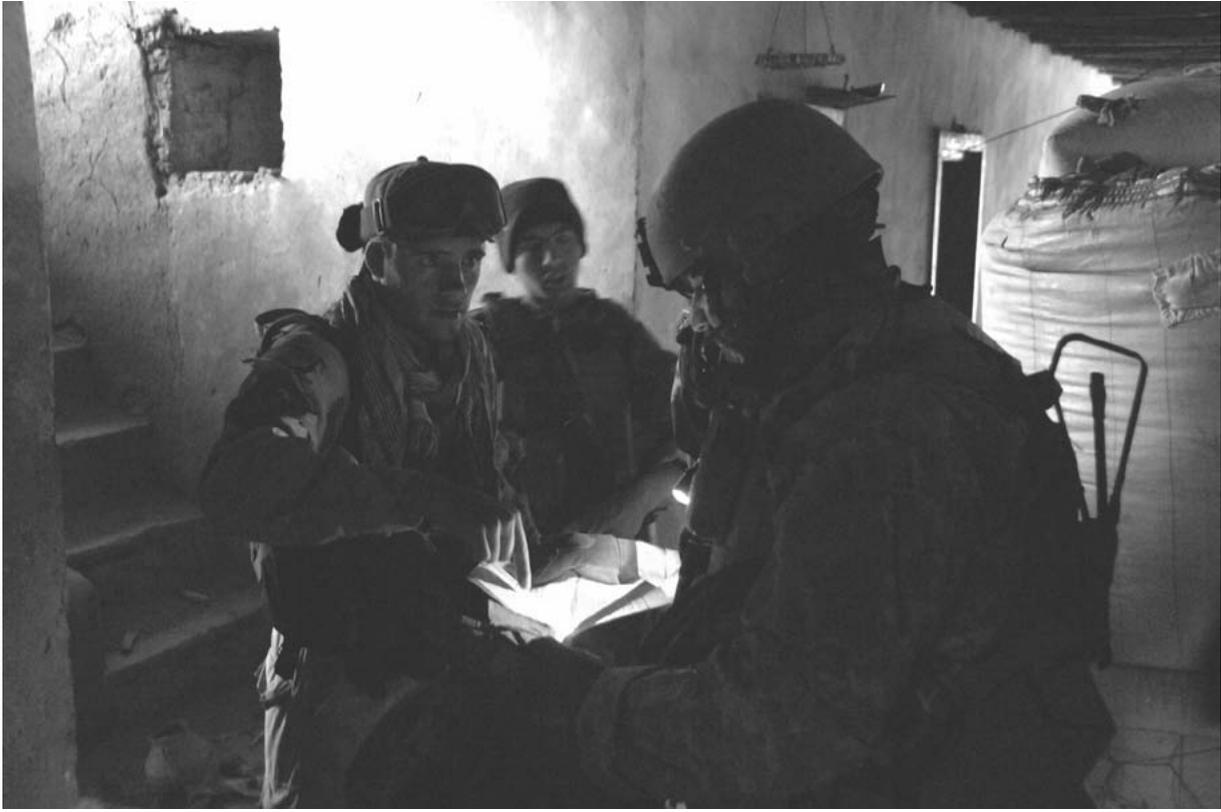
تعتمد مخاطر كثيرة على أنواع الأنشطة التي يجري النظر فيها. إذا كان مسؤول أو فرد يختلس الأموال، هل هناك عمليات مراجعة عادية للحسابات؟ إذا كانوا يهربون النفط والمخدرات أو حتى السلع المشروعة، كم من السهل تمريرها عبر الحدود بدون كشفها؟ وباختصار، ما هي التحديات العملية التي يواجهونها والتي يمكن أن تؤدي إلى القبض عليهم وفضحهم أو عدم تمكينهم من تحقيق الكثير من المكافأة؟

المكافآت. إذا كانت الفرص تدور حول القدرة على الوصول إلى المال أو السلع ذات القيمة العالية، فإن المكافآت تكون حول السبل العملية للحفاظ على

القوات البريطانية على أنه عمل الجماعات الاجرامية المقاومة لإغلاق مسالك التهريب.¹⁶ ويمكن أيضا أن يستخدم العنف لهزيمة المنافسين، ويمكن التسلسل للمؤسسات الحكومية لإعطاء مثل هذه الأنشطة تمويها شبه مشروع.¹⁷ وكان مثل هذا التسلسل واضحا في وزارة الداخلية العراقية في الماضي.¹⁸ إن شطب مثل هذه الأنشطة ببساطة كأعمال إرهابيين أو متمردين عازمين على الفوضى يغفل صورة أكبر يمكن أن توفر معلومات تساعد على القيام بعمليات عسكرية أكثر فعالية.

وقد تغري فرص مختلفة أيضا جهات فاعلة مختلفة حسب وضعهم في المنطقة، و لذلك ينبغي على محلي الاستخبارات السعي لوضع نقطة مركزية حرجة للجهات الفاعلة الاقتصادية والسياسية الرئيسية تبين مصادرها ودوافعها وعلاقاتها وقدراتها. فعلى سبيل المثال، قد ينظر مسؤول سياسي معين لإدارة إقليم أفغاني، ولكنه ليس من ذلك الإقليم، في الفرص على المدى القصير لتحقيق مكاسب بشكل يختلف عن فرد من ذلك الإقليم، وصل إلى السلطة هناك ويعتزم البقاء هناك.¹⁹

المخاطر. تنطبق بعض المخاطر على الأفراد بغض النظر عن موقفهم أو الفرص التي يمكن أن يلاحقونها. ولعل أكبر خطر بالنسبة للجهات الفاعلة غير المشروعة هو المواجهة مع الدولة، ما هو احتمال، على سبيل المثال، مواجهة التحقيق والتوقيف والمحاكمة والسجن؟ حتى عام 2007، بدا المسؤولون في التحالف في العراق غير مستعدين لاستهداف الجريمة، إذ شعروا بأن ذلك يعد أساساً من مسؤوليات العراق.²⁰ ردا على سؤال حول عمليات النهب في عام 2003، أجاب متحدث باسم الجيش البريطاني بالقول: «هل أبدو لك بأنني شرطي؟»²¹ ومهما كانت المتغيرات قيد النظر من قبل قوات التحالف في ذلك الوقت، فإن النهج السائد فعل القليل بالتأكيد لعرقلة الجهات الفاعلة غير المشروعة، يمكن القول بأن أعظم أداة لردع السلوك غير المشروع المحتمل لم تعد مدارا للبحث.²²



صورة من وزارة الدفاع الامتحاسي بنيد عن الجيش الامركي.

المغاورير الافغان وقوات التحالف يبحثون عن أسلحة ومواد أخرى خلال حملة مشتركة للقبض على تاجر اسلحة في قرية قرب جلال اباد، افغانستان، 12 سبتمبر 2007.

ولدى كثير من البلدان قوانين رقابة مالية تتطلب تسجيل الصفقات من حجم معين في وحدات متخصصة في البنك المركزي. ويمكن أن توفر مثل تلك البنوك، إذا كان من الممكن تأسيس علاقة سليمة معها، مصدرا قيما للمعلومات عن الأنشطة المالية للجهات الفاعلة غير المشروعة. وأساسا تشكل أي منطقة يتم فيها فرض مرور الأموال ضمن النظام الرسمي فرصا لمراقبة وكبح مكافآت الأنشطة غير المشروعة بشكل مكثف. وينطبق الشيء نفسه على تجار الحوالة الذين يعرفون أيضا بمقدمي الخدمات المالية. ورغم أن تجار الحوالة يعملون في كثير من الأحيان خارج النظم المالية الرسمية في شتى أنحاء الشرق الأوسط وآسيا، فإنه يتم ضبطهم في بعض الأحيان. ففي أفغانستان على سبيل المثال، يجب على تجار الحوالة للحصول على ترخيص من الحكومة.²⁵ إن فهم هذه المتطلبات يجب أن يمكن

السيطرة في الواقع والتمتع بها. وإذا كان من الصعب على أي مسؤول أو فرد تحقيق أي مكسب من أنشطته، فإنه سيكون أكثر حذرا في التفكير مليا حول ما إذا كانت الفرصة تستحق الجهد المبذول لتحقيقها. والسؤال الحاسم هو الدافع. هل تتعامل مع مسؤول يريد المال فقط أو منزل أكبر أو غير ذلك من السلع المادية؟ هل تتعامل مع شخص يريد توزيع الموارد للحفاظ على منصب للسلطة والنفوذ في المجتمع؟ ما هي الدوافع الرئيسية للجهات الفاعلة وما هي السبل المتاحة لهم لتحقيق هذه الدوافع؟

وما لم تكن تلك الجهات الفاعلة تشعر بالراحة في إخفاء مكاسبهم غير المشروعة تحت فرشاة، فإن عليها أن تستخدم طريقة ما لتخزين الثروة التي تراكمت لديها. ويمكن أن يشمل ذلك الخدمات المصرفية التقليدية أو تجار الحوالة المنتشرين في جميع أنحاء أفغانستان والشرق الأوسط أو تحويل النقود إلى سلع أخرى ذات قيمة.

وتشمل الاستخبارات الأساسية الهياكل الاجتماعية ذات الصلة ومعلومات عن السيرة الذاتية و تحليل القيادة و«الرابطه الإجرامية» تحليل (النقطة المركزية المرجحة).³⁰ إن تحليل هذه المعلومات الاستخبارية من خلال التركيز على الفرص والمخاطر والمكافآت سيشير إلى الأعمال التي يمكن للجيش اتباعها لمهاجمة السلوك غير المشروع. وستختلف الإجراءات المثلى، اعتماداً على الموارد العسكرية والبيئة الجغرافية والخصائص المحلية.

ترجيح الميزان: تطبيق إطار للفرص والمخاطر والمكافآت

وكما ذكر سابقاً، فإن التوصل إلى أرضية مشتركة مع السكان المحليين ذوي النفوذ حول توقعاتهم من المؤسسات العامة هو خطوة أساسية في مهاجمة السلوك غير المشروع.³¹ وسيساعد فهم التوقعات المحلية الجيش في تحديد تلك النشاطات التي تشكل أكبر تهديد للثقة العامة والخدمات العامة. ولهجوم السلوك غير المشروع استناداً إلى معلومات استخباراتية متطورة، يمكن للجيش اتخاذ تدابير للحد من فرص السلوك غير المشروع وزيادة المخاطر المرتبطة به والتقليل من المكاسب التي تحقق منه. ورغم أنه في بعض الحالات قد تتداخل الأنشطة التي تستهدف كل مجال للحوافز (الفرص والمخاطر المؤثرة، على سبيل المثال)، فإن التمييز المفاهيمي النظيف ليس ضرورياً من ناحية عملية. وينبغي على القادة العسكريين تطوير نظام متماسك لفهم الفرص والمخاطر والمكافآت، وتنفيذ نهج منظم للحد من الفرص وزيادة المخاطر والحد من المكافآت. وليس من الضروري أن يقوم الجيش بتنفيذ جميع الأنشطة، إذ بإمكانه أيضاً تحقيق مكاسب كبيرة من خلال تحديد المناطق التي تكون فيها المساعدة المدنية أو غيرها من المساعدة الاختصاصية التي يقدمها الخبراء

محلي الاستخبارات العسكرية من تشكيل صورة حول من ينقل الأموال وكيف ينقلونها.

ومع ذلك، لا يتم تراكم أو تخزين الثروة دائماً نقدياً. فقد حاول الجهات الفاعلة غير المشروعة الحصول على السيطرة على الموارد الأخرى إما لتحويلها إلى أموال أو توزيعها للحفاظ على النفوذ. فقد استخدم جيش المهدي، على سبيل المثال، وزارة الصحة العراقية لتغيير مصير الأدوية التي كانت مخصصة للجمهور عامة.²⁶ وكما أشير في أعلاه، يمكن أن تكون الأراضي أيضاً مكاناً لتخزين الثروة وأن تصبح مصدراً للسلطة.²⁷

يجب أن يفهم الجيش الجهات التي تسيطر على مختلف الموارد مثل الأراضي والمعادن والأموال المادية.²⁸ كيف تم الحصول على هذه الممتلكات؟ ماذا يفعلون بها؟ ويمكن أن تشير الإجابات على هذه الأسئلة إلى الحوافز والمكافآت التي تساعد على تشكيل قرارات الجهات الفاعلة غير المشروعة، وبالتالي تشير إلى الأهداف المثالية للعمليات العسكرية.

الاستخبارات، تلعب الاستخبارات دوراً أساسياً في الطريقة التي يتعامل بها الجيش مع الفرص والمخاطر والمكافآت. وقد نبه مشاهير مكافحة التمرد مثل العميد كيتسون إلى أهمية نظم المعلومات الاستخبارية

... فإن القادة العسكريين هم في أفضل وضع لهضم المعلومات الاستخبارية وتنسيق مكافحة السلوك غير المشروع.

المتكاملة منذ فترة طويلة.²⁹ ولا تقل هذه النظم أهمية اليوم في مكافحة السلوك غير المشروع على نحو فعال.

تكون الدوائر الحكومية المحلية حسنة النية، ولكن لا تتوفر لها الموارد اللازمة لزيارة مناطق معينة من البلاد. وتوسيع انتشارها قد يكون وسيلة بسيطة لكنها فعالة لاطهار وجود سلطة مركزية. ويمكن أيضا أن يكون المدنيون المتعاقد معهم فعالون حيث يعملون إلى جانب السكان المحليين، الذين يمكن أن يديروهم في نفس الوقت على مسؤوليات مراجعة الحسابات والرقابة. وأخيرا، ينبغي أن يواصل الجيش تفقد المشاريع المدعومة من صناديقه.

يحدث السلوك غير المشروع أيضا لأن بيئات الصراع تقلل كثيرا من الفرص المشروعة المتاحة للاستفادة منها. وقد وضعت حكومة الولايات المتحدة في الماضي برامج لتوفير بدائل لكسب العيش. ومع ذلك، فإن مثل هذه المشاريع تنطوي على صعوبات كبيرة، ففي أفغانستان أصبحوا مدينون لأمراء الحرب الاقوياء الذين يشترطون الحصول عليها باعتبارها شكلا من أشكال تسديد الدين.³² وفي مثل هذه الحالة، يكون توفير بدائل عمل مستدامة ليس يمثل بساطة تسليم بذور أو سداد الديون. وتحدد أيضا متغيرات مثل الري والبعد عن الأسواق وغيرها من العوامل ما يمكن للمزارعين زراعته بشكل مربح.³³ وغالبا ما تتطلب البرامج البديلة لكسب العيش تخطيطا جوهريا يتضمن فهما عميقا للديناميات المحلية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال المشاركة مع السكان المحليين أنفسهم. ومع ذلك، فإن أحد خيارات الحد من الفرص غير المشروعة هو تمكين الفرص المشروعة من خلال تنظيم برامج بديلة لكسب العيش بشكل صحيح.

إن تقليل فرص السلوك غير المشروع قد يكون الجانب الأكثر تعقيدا من قتال مثل هذا السلوك. إنه يتطلب الفهم الأعمق للمنطقة وكيفية ترابط العديد من المتغيرات. ورغم أنه ينبغي مواصلة هذه الجهود، يكون لقوات الأمن على الأرجح تأثيرا أكبر بكثير عن طريق زيادة مخاطر السلوك غير المشروع.

قيمة. ومع ذلك، ولأن لديهم وجود أكثر شمولية في جميع أنحاء مناطق النزاع، فإن القادة العسكريين في أفضل وضع لهضم المعلومات الاستخبارية وتنسيق مكافحة السلوك غير المشروع.

تقليل الفرص. ويمكن للجيش أن يقلل الفرص من خلال أسلوب الترغيب والترهيب. ويمكن لهذا النهج التركيز على اشتراط تقديم الدعم المالي أو غيره باتباع سلوك معين مما يسمح بإشراف أكبر على الحكومة المحلية والقطاع الخاص وتشجيع الفرص المشروعة للأفراد الذين قد يعتمدون، خلافا لذلك، على فرص غير مشروعة. فعلى سبيل المثال، يهدف أي برنامج للمساعدات إلى تقديم المساعدة بسرعة عند الضرورة، ولكن ليس بتلك السرعة بحيث لا يمكن الإشراف على إنفاقها على نحو فعال. ويمكن لواقعي السياسات العسكرية وبرنامج القائد للاستجابة لحالات الطوارئ وسلطات الإنفاق الأخرى وضع متطلبات يجب أن تتوفر لدى المسؤولين المحليين ليتمكن صرف الدفعات المالية. ويمكن لهذه المتطلبات أن تنطوي على المستوى الاستراتيجي على اعتماد ضوابط وتدقيقات بسيطة، ولكن قابلة للتطبيق على نطاق واسع. على كيفية انفاق الأموال. ويمكن للقادة على مستوى الكتيبة أداء وظيفة مماثلة عن طريق اشتراط إثبات حدوث الإنفاق ودلائل على الاستلام ومراقبة من قبل المؤسسات المحلية الحاكمة. وفي حين أنه قد يكون من المغري (وأحيانا من الضروري) إخراج المال من الباب بسرعة، فإن حتى الظروف العلاجية للافراج عن هذه الأموال قد يجبر المتلقين للنظر بعناية في كيفية استخدامها.

وينبغي أن تكون الضوابط الفعلية والتدقيقات التي يقوم بها مجموعة متنوعة من مختلف الدوائر، بما في ذلك الدوائر الحكومية المحلية والمدنيون الذين تم التعاقد معهم أو (في المراحل الأولى من تحقيق الاستقرار) الجيش نفسه، مرتبطة ارتباطا وثيقا بمثل تلك الظروف. وقد

المشاريع متاحة على نطاق واسع. ولا يوجد سبب يخيف مسؤولي الحكومة الأبرياء من هذا الكشف. وتستطيع الولايات المتحدة حجب الدعم أو حث السكان المحليين من ذوي النفوذ لممارسة الضغط عندما يقاوم المسؤولون في الدولة المضيفة مقاومة تلك الكشوفات.

ويمكن للجيش علاوة على ذلك مساعدة الوعي العام والإشراف على مؤسسات الحكم من خلال إجراء مسوحات عن نوعية الخدمات مثل التخلص من نفايات الصرف الصحي والمياه والكهرباء وإزالة القمامة لقياس مستوى أداء الحكومة.³⁷ يمكن للجيش بعد ذلك أن يوفر الأماكن العامة حيث يتم عرض هذه النتائج وحيث يتعين على مسؤولي الدولة المضيفة الإجابة عن تلك النتائج.

وفي الوقت الذي يحتمل فيه أن يكون لزيادة المخاطر من خلال الاعتقال والملاحقة والتعريض العام تأثير كبير على معظم الجهات الفاعلة غير المشروعة. فإن حرمانهم من جني ثمار عملهم يمكن أيضا أن يلعب دورا هاما في إثنائهم عن مواصلة تحقيق مكاسب غير مشروعة.

الحد من المكافآت. يمكن للجيش حرمان الجهات الفاعلة غير المشروعة من أرباحها عن طريق مجموعة متنوعة من التقنيات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يعزز التعاون مع الدوائر المدنية ذات الخبرة في المجالات ذات الصلة في كثير من الأحيان فعالية تقنيات تقليل المكافأة.

وتغلق دوريات منع تدفق الامدادات للمسلحين أيضا الطرق التقليدية لعمليات التهريب. وقد يكون توسيع نطاق أهداف الدورية ليشمل الموارد المستغلة من قبل الجهات الفاعلة المحلية غير المشروعة (التي يمكن العثور عليها من خلال تحليل «الفرص» المتاحة) فعالا. ومع ذلك، فإن مثل هذا التعطيل يشكل أيضا تهديدا كبيرا للقوات العسكرية. إذ يمكن أن يتسبب بردود عنيفة من المنتفعين غير المشروعين فضلا عن المسلحين. وينبغي أن يخطط له بعناية.

زيادة المخاطر. إن أهم المخاطر بالنسبة للجهات الفاعلة غير المشروعة هي القبض عليهم والسجن والتعريض بهم اجتماعيا والتخجيل. ويمكن للجيش زيادة هذه المخاطر إلى حد كبير عن طريق مساعدة عمليات إنفاذ القانون ودعم تبني جهود أكبر للشفافية العامة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني والتوعية ضد السلوك غير المشروع.

إن الفشل في توفير الدعم المناسب لمهام إنفاذ القانون هو الخطأ الأكثر جوهرية الذي يمكن أن يقع به أي برنامج لتحقيق الاستقرار. ومهما تكن السلطة التي تتولى الحكم في البلد، فإن الخطوة الأولى في وقف نمو الاقتصاد الإجرامي تكمن في تحقيق انتصارات مبكرة وواضحة على الجهات الفاعلة غير المشروعة. إذ ترسل هذه الانتصارات إشارات واضحة بأن السلطات لن تتسامح مع السلوكيات غير المشروعة.³⁴ ويكمن أعظم احتمال تخديري متاح للجيش في القبض الفعلي والملاحقة والسجن للجهات الفاعلة غير المشروعة. وتوفر عملية الأيدي الصادقة، وهي تمثل جهود الولايات المتحدة والعراق لتطهير الفساد المستشري في مصفاة بيجي. مثلا ممتازا على مثل تلك النشاطات.³⁵ وخلال تلك العملية، حافظ المسؤولون الأمريكيون والعراقيون على حضور فاعل في المصافي والقوا القبض على أي شخص تورط في المخالفات بما فيه الكفاية.³⁶

وحيث أن موارد الادعاء العام في المحافظات قد تكون قليلة، يمكن للجيش أيضا أن ينظر في الأفكار مثل دعم فريق ادعاء متنقل يقع في مكان مركزي. ويمكن لهذا الفريق تطوير الخبرة في عمليات الابتزاز والمؤامرة للشبكات الإجرامية الكبيرة. ويمكن أن يكون بمثابة مصدر قوي لمهاجمة مثل هذه المنظمات.

ويمكن للجيش أيضا أن يشجع المراقبة العامة للمؤسسات الحاكمة. وينبغي أن يضغط على المسؤولين لجعل الموازنة العامة والخدمة العامة والمعلومات عن

الموارد العسكرية المحدودة ويحول الانظار عن العناصر الحيوية لمهمة مكافحة التمرد. يحتاج الجيش إلى إطار يكمل عملياته العادية ويحقق الأثر المطلوب بكفاءة أكبر. ويمكن أن يتعايش إطار الفرص-المخاطر-المكافآت مع عمليات مكافحة التمرد بطريقة تشكل حوافز للناس للعمل بصدق وتعزز المؤسسات الحكومية. بحيث يمكن أن يقوم مثل ذلك الصدق والقوة بالجزء الأكبر من العمل لتحسين النظام.

إن تقييد الأنشطة غير المشروعة المحتملة المربحة سيثير أحد ردي الفعل التاليين. يكمن الرد الامثل في تراجع الأفراد والجماعات عن ممارسة النشاطات غير المشروعة ومتابعة الأنشطة المشروعة التي هي أكثر ربحية. وذلك ببساطة لأن تكاليف الأنشطة غير المشروعة أصبحت عالية جدا. أما الرد الثاني فقد يكون رد فعل عنيف من جانب الجهات الفاعلة غير المشروعة لحماية مصالحهم. وفي هذه الحالة قد ينضموا إلى صفوف المقاتلين الاعداء ويعرضوا أنفسهم إلى أنواع الحلول التقليدية التي يعرفها الجيش أفضل معرفة.

وفي الوقت الذي ينطوي فيه التركيز المقترح للحد من الفرص والمكافآت وزيادة المخاطر على بعض الوظائف التي تكون خارج النطاق العادي للعمليات العسكرية التقليدية. فإنه ينبغي أن يتذكر القادة أن تشكيل الحوافز لا يتطلب أدوات مختلفة إلى حد كبير عما يملكه الجيش بالفعل. حيث أن الأمر يتطلب فقط قرارات استراتيجية حول كيفية استخدام المعلومات الاستخباراتية ونشر الموارد على نحو يمكن أن تؤثر على الحوافز. وبكل بساطة. لا يلزمك القبض على كل شخص سيء للتصدي للسلوك غير المشروع. إذ أن الهدف ليس تبييض السجل. ولكن ببساطة ترجيح كفة الميزان لصالح الصدق والحكومة الجيدة.

ويستطيع الجيش ايضا أن يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة غير المشروعة تخزين ونقل أو التمتع بالعملية الصعبة التي يحصلون عليها من خلال مساعدة دوائر الرقابة ترخيص المصارف ودور الحوالة وتحديد تلك التي تعمل بدون ترخيص أو بدون الإبلاغ عن المعلومات بشكل صحيح. ويمكن أيضا أن يفعل الشيء نفسه مع السلع أو غيرها من مخازن القيمة البديلة. فعلى سبيل المثال. يمكن أن يسهل برامج المنظمات غير الحكومية كبرنامج تملك الأراضي وإعادة الهيكلة الاقتصادية في أفغانستان. التي أنشأت سجلات الأراضي الرسمية بموجب عقد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.38 ويمكن أن يدعم أيضا جهودا ماثلة لمنظمات الشفافية المدنية. مثل منظمة الشفافية للصناعات الاستخراجية. التي تعمل على تحسين آليات القياس وآليات أخرى لتعقب موارد النفط والغاز والتعدين.³⁹

وقد تحتاج الدوائر المدنية والعسكرية إلى تنسيق مشاركة المنظمات التي تزيد الشفافية الحكومية على أعلى المستويات. ومع ذلك. قد توجد أيضا بدائل لتنشيط مبادرات الشفافية على المستوى المحلي عن طريق القيام ببساطة بأشياء مثل جعل الميزانية المحلية وقوائم المشاريع متاحة للجمهور. وعقد اجتماعات الكشف العامة.

تحقيق أقصى قدر من التأثير

استنادا لعدة سنوات من الخبرة في العراق وأفغانستان. أصبح من الواضح أن عملية إعادة الإعمار المستدام وجهود تحقيق الاستقرار يتطلب من الجيش إيجاد وسيلة للهجوم على السلوك غير المشروع. ولأن مواهنة مثل هذا السلوك وجها لوجه قد يستنزف

هوامش

العالمي والنظام العالمي. تحرير روبرت إ. روتبيرغ. (كامبردج: مطبعة مؤسسة
27. (2009). زغنيكوريد-46.

1. توفّر لورا س. أندركوفلر استعراضا مفيدا للتعريف المختلفة. لورا س.
أندركوفلر «تعريف الفساد: مدلولات للعمل». الفساد والأمن

5) <pdf> (monographs/2009/RAND_MG819.pdf نوفمبر 2009). إن هذه القوة تتطلب مثالي وحتى ضروري لتحقيق الاستقرار، ولكن في ظل غياب مثل هذه القوة (أو الجهود الرامية لإنشائها) حالياً، تركز هذه المادة على ما يمكن القيام به في ظل قيود القوة الحالية.

23. فيليب. 324.

24. المرجع نفسه.

25. انظر "المادة الثانية: موفروا خدمة الأموال" بموجب النظام الأساسي لبنك أفغانستان، وهي متوفرة على <http://www.centralbank.gov.af/pdf/Money_Service_Providers_Regulation_FIU_revisions_DG_17Mar08.pdf> (31 أكتوبر 2009).

26. وليامز. 121.

27. بروك داهل، "مهنة الحرب: كيف تدم المنظمات الإجرامية الصراع وماذا يمكن عمله حيال ذلك"، الندوة 2، رقم 1 (آذار / مارس 2009): 8. وهي متوفرة على <https://coin.harmonieweb.org/Knowledge%20Center/Colloquium/Dahl.pdf> (5 نوفمبر/كانون أول 2009)

28. انظر الحاشية 13.

29. غراهام اليسون وجيم سميث، القيامة المتوجة: ضبط إيرلندا الشمالية، (لندن: بلوتو برس، 2000، 75).

30. كيلي، 28، 30.

31. فيليب، 324.

32. نيتشكه، 230.

33. على الراغبين في الاطلاع على هذه الديناميات مراجعة المؤلف واسع النطاق للخبير الاجتماعي والاقتصادي ديفيد مانسفيلد، الذي أجرى بحث مستفيضاً في هذا المجال. انظر: <http://www.davidmansfield.org/> (7 نوفمبر 2009).

34. روز أكرمان، 88.

35. يوخسي ج. دريزين، "الولايات المتحدة والعراق يقومان بحملة لقطع تهريب النفط، الهدف الحد من التدفقات النقدية للمتمردين: الفساد جذوره ضاربة"، وول ستريت جورنال، 15 مارس 2007، A1.

36. دريزين، A 1.

37. مياه الصرف الصحي والمياه والكهرباء والقمامة (SWET) ليست سوى مثال على أداة محتملة لجمع المعلومات، وليست حلاً جذرياً للرد على جميع الأسئلة. للاطلاع على الجدول القائل بأن SWET وحده لا يكفي، بل يجب أن تستخدم جنباً إلى جنب مع غيرها من الأدوات. راجع مؤلف الرائد داونسون أ. بلامر، «دراسة فعالية سويت وأبناء سويت في عملية تحرير العراق» (فورت ليفنورث: مدرسة الدراسات العسكرية المتقدمة، 2006-2007). وهي متوفرة على <http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA470921&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf> (5 نوفمبر 2009).

38. للحصول على وصف للبرنامج، انظر <http://www.ltera.org> (5 نوفمبر 2009).

39. للحصول على مراجعة للبرنامج، انظر وكالة المعونة الدولية الأمريكية، مكتب المفتش العام، «مراجعة حسابات وكالة المعونة الأمريكية/ مشروع تمليك الأراضي وإعادة الهيكلة الاقتصادية في أفغانستان»، تقرير المراجعة رقم 5-306 - 09 - 004 - P (مانبلا، 8 يونيو 2009). متوفر في: <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PDACO271.pdf> (5 نوفمبر/كانون أول 2009).

39. للمزيد من المعلومات، انظر <http://eiti.transparency.org/>.

2. سوزان روز أكرمان، «الفساد في أعقاب الصراعات الداخلية الوطنية»، الفساد والأمن العالمي والنظام العالمي، تحرير روبرت إي. روتبيرغ، (كامبردج: مطبعة مؤسسة 67، 71، 2009)، زغنيكوريد.

3. ر. جيفري سميث، «القانون والنظام: لا يريد الجيش لمسسه، من سيقوم بذلك؟» الواشنطن بوست، 13 أبريل 2003، B01.

4. بيتر اندرياس، «الاقتصاد السياسي السري للحرب والسلام في البوسنة»، الدراسات الدولية الفصلية 48 (2004): 44. انظر أيضاً هيكو نيتشكه وكيسي ستادارد، «مخلفات اقتصادات الحرب: خيارات وخيارات من أجل صنع السلام وبناء السلام»، الدولية لحفظ السلام، 12، رقم 2 (صيف 2005): 229.

5. استخدم أندركوفر ومارك فيلب هذا المفهوم فيما يتعلق بالفساد، ولكنني قمت بتوسيعه ليناسب أغراضنا. انظر الحاشية 1، ومارك فيلب، «بناء السلام والفساد»، الدولية لحفظ السلام، 15، رقم 3 (يونيو 2008): 27-310.

6. فيليب، 314.

7. نفس المرجع، 323.

8. سيذكر المزيد حول هذا الموضوع في الملاحظة 10.

9. روز أكرمان، 86.

10. رغم أنه لم يكتب لأغراض عسكرية، فإن مناقشة الفرص والمخاطر والمكافآت في إميل بولونغيتا، «السيطرة على الفساد في دول ما بعد النزاع»، ورقة معهد كروك العرضية رقم 26: OP 2 (يناير 2005)، كانت بمثابة محفز للتفكير حول إطار ينطوي على هذه التغيرات.

11. ستيفاني إيرفين «قوة» الاستيلاء على أرض أفغانستان»، نشرة أخبار بي بي سي نيوز، 6 سبتمبر 2007، وهي متوفرة على <http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/6981035.stm> (31 أكتوبر 2009).

12. أن بارنارد، «التحالف القاتل يشعل عمليات الخطف: المسلحون والمجرمون في العراق يشكلون فريقاً» بوسطن غلوب، 25 سبتمبر 2004، A1. انظر أيضاً، فيل وليامز، «الجريمة المنظمة والفساد في العراق»، الدولية لحفظ السلام، 16، رقم 1 (شباط / فبراير 2009): 127.

13. إدوارد وونغ، «القوارب والأبقار والخروف اللذيذ: العراق يكافح التهريب»، نيويورك تايمز، 27 مارس 2005 (1).

14. روز أكرمان (67).

15. وليامز، 122.

16. روبرت إي لوني، «إعادة الإعمار وبناء السلام في ظل محنة متطرفة: مشكلة الفساد المستشري في العراق» الدولية لحفظ السلام، 15، رقم 3 (يونيو/حزيران 2008): 427.

17. روز أكرمان، 68؛ لوني، 427.

18. لوني، 427.

19. يميز فيلب بين العصابات المتنقلة وقطاع الطرق المتترسين، مما يثير هذه الفكرة. فيلب، 320.

20. وليامز، 116.

21. سميث، B01.

22. تقترح دراسة حديثة لمؤسسة راند، ربما من باب الاعتراف بالقيود المفروضة على القوات الحالية، إنشاء «قوة شرطة استقرار» تستطيع أن تؤدي أنواع مهام الشرطة «المعقدة» التي تجري مناقشتها هنا. تيرنس ك. كيلي وآخرون، «قوة شرطة استقرار للولايات المتحدة: تبرير وخيارات لإنشاء قدرات الولايات المتحدة (سانتا مونيكا: راند، 2009)، وهي متوفرة على <http://www.rand.org/pubs/>

The Quiet Enemy: Defeating Corruption and Organized Crime

Brock Dahl

Originally published in the English March-April 2010 Edition.